في واسط

صحفيان يحكم عليهما بالحبس بسبب مانشراه

واسط / المدى

قصة غريبة ، حدثت في العراق بعد سقوط النظام ، وكل من يطلع عليها يتصور أنها قصة من زمن الخوف والأضطهاد ، هي قصة أصبح القانون فيها أداة قمع وأضطهاد وهراوة يضرب بها كل من يقول الحقيقة في محاولة للعودة الى سياسة كم الأفواه وخنق الحريات .. أستخدم القانون بحرفية عالية من قبل أناس أدمنوا الولاء لصدام وتشربت فيهم احقاده قلباً وقالباً وأصبحوا يحاولون الثأرمن كل من ينشد الحرية والديمقراطية في ظل عراق مشافى ومعافى من مرض الدكتاتورية .. هي قصة شابين حلما بالحرية والصحافة التي تشكل بحق السلطة الرابعة تراقب وتنتقد وتحاسب وتكون صوت المظلومين الحق الصادح..

القصة تتجزأ الى ثلاث قصص صغيرة وعجيبة ، يعجب لأحداثها ويصفها بالخرافية وينعتها بالكذب كل مطلع وقارىء لما يراه فيها من فصول غريبة لا تحدث ولم تحدث حتى في زمن الدكتاتورية .

((القصة الأولى))

بدأت هذه القصة عندما كتب الصحفي (أحمد مطير عباس) مدير تحرير جريدة صدى واسط مقالاً تحت عنوان (رسالة مفتوحة الى محافظ واسط) أحتوت على مجموعة من النصائح وجهها كاتب المقال الى محافظ واسط السابق محمد رضا الجشعمي (أمر لواء في جيش صدام وعضو فرقة في حزب البعث وأحد مرشحي المجلس الوطني الصدامي) ، حثه فيها على تغيير سياسته والأبتعاد عن مظاهر الدكتاتورية المقيتة التي أذاقت الشعب العراقي الكثير من الظلم والطغيان (قامت القيامة).

ورغم أنه أرسل رداً مكتوباً نشر في الجريدة لكنه قام بتقديم شكوى ضد كاتب المقال ، عندما ذهب الممثل القانوني بتقديم هذه الشكوى ، سأله أحد ضباط شرطة مركز البلدة مستغرباً (اليست ديمقراطية) مما أثار حفيظة الممثل القانوني وقام بتهديد الملازم أول جبار بالطرد أو النقل، وتلبية لغضب الممثل القانوني عوقب هذا الضابط بالحبس (شهر) وبعد تحويل المقال من قبل قاضي التحقيق الى كلية التربية جامعة واسط للبت في وجود تشهير أو قذف من عدمه جاء رد الكلية بكتاب رسمي بعد عرض المقال على خبير لغوي بعدم وجود أي تجاوز وأن المقال كان عبارة عن مجمموعة نصائح قدمها الى المحافظ وبحسن نية بدليل أن كاتب المقال ضمن المقال جملة (أتمنى من قلبي النجاح في عملك) وبقدرة قادر أختفى هذا التقرير ، وحولت المقالة الى خبير حسابي (حسين حنتوش) عضو فرقة في حزب البعث المنحل المختص بتثمين نفقات الزوجية والأثاث للمطلقات .. !! . ليأتي تقريره بأحتواء المقال على سب وشتم وتهديد ووعيد الى المحافظ وعشيرته ..

أستند هذا الخبير على أية قرأنية وردت في المقال (فذكر أن نفعت الذكرى) وعبارة (لا اريد أن أتجنى عليك بالقول أو الفعل) فالأية الكريمية أعتبرها تهديداً وايضاً كلمة أتجنى ... !! .

وأعتمدت محكمة الجنح على هذا التقرير وأصدرت في ضوئه الحكم بشهر على كاتب المقال بالرغم من طلب الأخير تحويل المقال الى خبير لغوي أو ثلاثة، على أن لا تقل شهادتهم عن درجة ماجستير باللغة العربية ، رفض هذا الطلب أيضاً وصدر الحكم ، لم يعجب هذا الحكم المحافظ السابق ليصدر قرار التمييز الذي أعتبر أن العقوبة قليلة ولا توازي الضرر الذي أحدثه المقال للمحافظ، وطلبت محكمة التمييز في رئاسة أستئناف واسط، وبشكل أغرب مما يصدقه الوجدان والعقل ، طلبت تشديد العقوبة ... ورغم علم قاضي التمييز بوجود تقرير الخبير اللغوي المرفوع من ملف الدعوى وأستدعائه للأستاذ المساعد في كلية التربية الذي التقى بالقاضي وأوضح له أن المقالة خالية من أي سب أو شتم مما دفع قاضي الجنح إلى الاعلان بأنه قد ظلم بهذه القضية (وهو يعرف بذلك دون الحاجة الى الأستاذ) .

(القصة الثانية)

نتيجة لهذه كله وخاصة تدخل المحافظ الجشعمي السافر في القضاء مدعياً أنه من أقارب رئيس مجلس القضاء مدحت محمود (أبن خالته) وأنه قادر على نقل أي قاضٍ يعارض أو لا ينفذ أوامره وهذا ما حدث فعلاً مع نائب رئيس الأستئناف القاضي حامد عبد الحسين لوقوفه في أكثر من مرة بصفته عضو لجنة التمييز مع الحق ومعارضته لقرارات محكمة التمييز حيث نقل وبأمر من رئيس مجلس القضاء .. علماً أن القاضي حامد عبد الحسين كان رئيس محكمة أستئناف واسط ، كما أن ادارة المحافظ التي بدأت تتخبط وممارساته الصدامية الخاطئة التي باتت واضحة للعيان بسوء التصرف وأستغلال المنصب والاعتداء على حقوق الأنسان في المحافظة وسوء التصرف بألامور العامة وتدخله في القضاء وقيامه بأعتقالات دون مذكرة توقيف وتعذيب المعتقلين كما حدث مع الشيخ (عمار عطا) الذي عذب بوحشيته وحينما قدم شكوى ضد المحافظ وقائد الشرطة لم تستدع المحكمة المحافظ وقامت بتحويل الدعوى الى قيادة قوات الشرطة للتحقيق فيها وهي الجهة المشتكى عليها ، التي طواها النسيان بعد حين كل هذه الممارسات دفعت رئيس تحرير جريدة صدى واسط (اياد التميمي) الى كتابة مقالة بعنوان نخوة جشعمية أنتقد فيها أعتماد المحافظ عشيرته لحمايته وطالب فيها بأن يكون أفراد حمايته من أفراد الشرطة البواسل واصفاً هذا العمل بالتجاوز على القانون مذكرنا بحكم العشيرة الواحدة ، كما أنه كتب مقالة أخرى تحت عنوان (صدام حسين محافظاً لواسط) أنتقد فيها ممارسات المحافظ من سوء أدارة وأعتقالات وتعذيب والتي تعتبر عودة الى الوراء .. وكتب الصحفي أحمد مطير مقالة تحت عنوان (رسالة مهمة الى رجل غير هام) تضمنت هذه الرسالة نقداً عاماً لجميع الطغاة وعلى رأسهم صدام ولم ترد فيها أية أشارة الى المحافظ الجشعمي لا من حيث الأسم ولا الصفة أو الوظيفة ، تقدم الجشعمي بشكوى أخرى ضد الصحفيين (أياد التميمي) و (أحمد مطير) وهذه المرة أصدر قاضي التحقيق أمر ألقاء القبض وفق المادة ٤٣٣ بدلالة المادة ٢٩٩ الملفات، ان مركز شرطة البلدة أعترض بشدة على التكييف القانوني للمادة مما دفع القاضي الى إطلاق سراحهما بكفالة مالية وبقراره هذا دفع ثمن أتباعه القانون النقل الى أحد أقضية واسط (بدرة) وبعدها بأيام قليلة نقض التمييز الكفالة وأصدرت مذكرة القاء قبض لتتحول القضية الى محكمة الجنح .. وفي المحكمة قال قاضي (محكمة الجنح) أن التكييف القانوني كان خاطئاً وان القاضي أنسان يخطىء ويصيب والخطأ لم يكن مقصوداً ... !! .

وبعد مرافعة أستمرت لأكثر من ساعة أو ضحت فيها كل حجج المشتكي والمحكمة ، لوجود كثير من الادلة في المقالات في الجريدة ولعدم وجود أي دليل أدانة اصدر قاضي الجنح صادق قراراً أعتبره أغلب القضاة والمحامين قراراً شجاعاً لعلمهم بعدم أمكانية أي قاضي مخالفة رغبة محكمة التمييز وعلى رأسها رئيس المحكمة بشهر مع أيقاف التنفيذ على رئيس التحرير والافراج عن مدير التحرير ، وبعد أيام قليلة جاء قرار التمييز كعادته مطالباً القاضي بتشديد العقوبة عليهما كون المقالة التي كتبها (احمد مطير) لا تتعدى شخص المشتكي أي أنها ضمنة وهذا غير جائز قانوناً ، وللأجحاف والظلم الذي شعرا به كل من أياد التميمي وأحمد مطير بحثاً عن من يرد الظلم عنهما فقاما بتقديم عدة شكاوي الى رئيس مجلس القضاء (أقارب المحافظ) حسب أدعائه والاشراف العدلي ولم تجد أذناً صاغية وكذلك طلبات التدخل التمييزي وطلب نقل الدعوي الى محكمة غير محكمة واسط كان مصيرها التجاهل لأسباب لا يعلمها الأ الله والجهات المعنية ، ليصدر حكم ظالم جديد ضد الصحفيين في النهاية شهرين بحق أياد محمود التميمي وأربعة اشهر لأحمد مطير عباس وبناء على نصيحة قدمها القاضي لهما بالتمييز ليأتي من جديد وبأصرار المطالبة بتشديد العقوبة ليصبح الحكم أربعة أشهر على التميمي وأربعة متساوية لأحمد مطير ، ليصبح موقف قضاة التمييز أشد وضوحاً ليس ضد أياد وأحمد وانما ضد قاضي الجنح والمدعي العام اللذين قدما كل التبريرات وهما مؤمنان بعدم أحقية أية أدانة ضد الصحفيين، جاء هذا القرار وبعدم وجود أي مسوغ قانوني ... مع العلم بأن الجشعمي قد تم طرده من قبل مجلس أدارة المحافظة السابق لتجاوزاته على القانون وأختفاء الكثير من الأمور المخصصة للأعمار ووجود أكثر من مائة شكوى ضده في مركز شرطة البلدة لم تتخذ المحكمة الى الان أي أجراء بل أنها قاتلت باستماتة من اجله في قضيته مع الصحفيين بارزة صورة مفادها دفاع المحكمة عن المجرمين خوفاً على مراكزهم من رئيس مجلس القضاء.

(القصة الثالثة)

قام المحافظ السابق محمد رضا الجشعمي برفع دعوة باطلة ضد الصحفيين بالاتفاق مع قيادة قوات الشرطة التي رفعت دعويين عن مقالة تحدثت عن الفساد الاداري بالشرطة العراقية بشكل عام أعتمدت المقالة على تقرير صحفي نشر في مجلة (فيض الكوثر) أما الشكوى الثانية فأنتقد فيها في ضوء مقالة ما يعرف بالمفرزة الخاصة التي شكلها الأمريكان تقوم بأعتقال المواطنين دون مذكرة توقيف وعمليات أختطاف وتعذيب ورغم ورود الكثير من الشكاوى بحقها نتيجة هذه التجاوزات التي تقوم بها هذه المفرزة منها خطف المواطن حامد العزاوي ومساومة اهله على فدية مقدارها ١٠,٠٠٠ الاف دولار ومع كل ما جاء تقدمت قيادة الشرطة في واسط بشكوى ضد الصحفيين وضد الجريدة ، وقام الجشعمي بتقديم نفس الشكوى .

مع العلم ان قيادة قوات الشرطة خاطبت المحكمة بكتاب رسمي رداً على كتاب من المحكمة عن مرجعية هذه المفرزة بأنها تابعة الى القوات الأمريكية وهذا ما أكدته هذه القوات بكتاب تطالب فيه عدم النظر بالشكاوى المقامة ضد المفرزة الخاصة كونها تابعة لها ، لكن المحكمة نظرت بالشكوى المقامة من قبل المحافظ وقيادة الشرطة نيابة عن المفرزة الخاصة ، لتعطي المحكمة اذنها الصاغية والتشجيع لهما .

علماً ان المحكمة اقامت شكوى ضد الصحفي أحمد مطير على ضوء المقال الذي كتبه (رجال القضاء ... وقضاة برايمر)ةأنتقد فيها عودة البعثيين من القضاة في واسط الى العمل من جديد ممن بدأوا يلوثون هذا الجهاز المهم والحيوي برميهم بأعمال رشاوى وتجاوز على القانون بألمحسوبية ومجاملاتهم للمسؤولين .. ومقال أخرى عنوانه مقال تاريخي أنتقد فيها (التمسسز) الذي أستنتج الأدلة على ادانة كاتب المقال (رسالة مهمة الى رجل غير مهم) ، وخروجهم عن المألوف وعن أصول المحاكمات حيث لا يمكن انزال العقوبة وفق الاستنتاج والتخمين ، وبعد استدعاء الصحفيين الى المحكمة تم توقيفهما حفاظاً على سلامة سير التحقيق واحالة أوراقهم التحقيقية الى مديرية مكافحة الجرائم الكبرى لغرض التصفية الجسدية وبأمر من محافظ واسط ، فقالت بعدها الاصوات الشاجية وبعد تسلم مجلس أدارة المحافظة الجديد المنتخب من المجلس القديم وأنتخاب محافظ جديد ... قررت المحكمة بعد مماطلة أخراجهما بكفالة ضامنة بعد مرور أكثر من ٢١ يوماً على توقيفهما لتوالي تقديم الدعاوى الثلاث الواحدة تلو الأخرى فيعد الخروج من واحدة بكفالة تقدم الثانية لأبقائهما في التوقيف على معدل سبعة أيام لكل شكوى مع العلم بأن هذه الدعاوى لم يحلها قاضي التحقيق الى خبير لغوى كما ينص عليه القانون في دعاوى النشر واكتفى قاضي التحقيق (صلاح) بأرسالها الى مكتب الجرائم الكبرى، ولا تزال هذه القضايا تنتظر احالتها الى محكمة الجنح خاصة وان الصحفي أياد التميمي قدم شكوى الى رئيس مجلس القضاء الذي طلب الدعاوى لدراستها ولكنها عادت وكأن شيئاً لم يكن دون أتخاذ أي أجراء قانوني بحق المخالفين، بل وتم تحويل شكوى المحكمة المقامة ضد أحمد مطير عباس الى محكمة الجنايات وفق المادة ٢٢٦ بعد ان كانت وفق المادة ٣٤٣ محكمة جنح ايغالاً من المحكمة في أظهار العداء الواضح حتى لو على حساب القانون وخدمة للمجرمين من سارقي الشعب والبعثيين قلباً وقالباً ، وبعد أن رفض القاضي (أحمد) قاضي التحقيق تغيير المادة القانونية من ٣٤٣ الى ٢٢٦ قام رئيس المحكمة بالكتابة الى مجلس القضاء لمعاقبته وليس هذا فحسب كذلك المحقق العدلي (حسام) عوقب أيضاً لأنه أعطى المجال للمتهم للدفاع عن نفسه في أفادة مطولة عرى فيها المحكمة واوضح التجاوزات التي قامت بها المحكمة . وفي ختام هذه القصة الغريبة والمحالة التصديق لما فيها من تجاوزات لا يمكن لأية محكمة القيام بها ، نعرض هذه القضية على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية والجمعية العمومية لأنصافنا من هذا الظلم وهذه المؤمرات التي تحاك لنا بأسم القانون وتحت عناوين براقة فيما يعرف بأستقلالية القضاء.

أنصفونا من محكمة التفتيش هذه ومن هذا الحقد البعثي الأعمى.

ونحن أذ نضع مشاكلنا هذه أمام السادة المسؤولين نضعها بأسم أهالي واسط الذين هم جزء مما نعانيه من ظلم هذه المحكمة.

مهام وطنية امام ادارات المدارس

عامر القيسي

امتحانات الطلبة طرقت الابواب للصفوف المنتهية وغير المنتهية وقد عانى الطلبة كثيراً من هذا الموسم الدراسي، مما أثر بشكل سلبي على مستويات استيعابهم للمواد المقررة، فالوضع النفسي للطلبة في أسوأ حالاته نتيجة الخوف والقلق المتولدين، من الحالة الامنية التي يعيشها البلد والتي ادت الى تأخير في اتمام المناهج الدراسية والى استمرار غلق المدارس لايام متتالية بسبب التهديدات المختلفة الانواع والاشكال فضلاً عن ارباكات عطلة السبت والخميس وعدم إنتظام وصول الطلبة والهيئات التعليمية والتدريسية الى مدارسهم بسبب الازدحامات المرورية وغيرها من الاسباب، مثل كثرة العطل الرسمية والشعبية والدينية التي كان اليوم فيها يتحول الى ثلاثة ايام تلقائياً، والى ذلك كله، تضاف مشكلة انقطاعات التيار الكهربائي المستمرة والطويلة في كل المناطق واذا اضفنا الوضع المتردي في مناطق التوتر الامني، فان وضع الطلبة امر لايحسدهم عليه احد!!

لكل ذلك فان على ادارات المدارس ان تعالج اشكالية مستويات الطلبة المتدنية لهذه الاسباب، واستثمار الوقت القليل المتبقي، لانطلاق الامتحانات من خلال الاسراع في فتح دورات تقوية، قبل الدوام المدرسي او بعده، داخل المدرسة او خارجها، حسب الظروف، ومجاناً، ونؤكد على مجاناً. هذه لاعتبارات معروفة! لكي تؤكد هذه الادارات والهيئات التعليمية دورها التربوي والعلمي في مساعدة الطلبة لاجتياز امتحاناتهم بنجاح ودعمهم في شق مستقبلهم تجاوزاً للازمات التي تحدثنا عنها.

ان هذه المهمة ليست علمية فقط، وانما هي واجب وطني من طراز رفيع، ونرى ان من واجب وزارة التربية، اصدار التعليمات لادارات المدارس القيام بهذه المهمة النبيلة، ولدينا اكثر من نموذج عن قيام بعض ادارات المدارس بمراحلها كافة، بمبادرات من هذا النوع تركت شعوراً طيباً بالامتنان لدى اهالي الطلبة.

ان الادارات المدرسية والهيئات التعليمية مؤهلة تماماً، لان تعطي درساً نموذجياً في القدرة على تحمل المسؤولية العلمية والوطنية معاً، فالمعلم الذي قيل في وفائه الكثير، وهو الذي كاد ان يكون رسولاً، لن يتردد في اداء دوره وواجبه في ظل ظروفنا الصعبة هذه.

ونحن بانتظار من يقرأ ومن يصدر التعليمات ومن ينفذ!

مدير شرطة المسيب لـ(المدى): الوضع الامني في المدينة اكثر استقراراً

بابل / مكتب المدى

ابتدأت الشرطة في قضاء المسيب بعمل كبير في ملاحقة الارهابيين وضربهم مستعينة بالمعلومات التي تقدمها الجهات التحقيقية ويسر لها المواطنون.

وفي لقاء مع المقدم علي زهاوي مدير شرطة المسيب تحدث عن النجاحات التي تحققت وذلك بسبب التعاون والتنسيق بين افراد الشرطة والجيش وتم تطهير عدد من الاوكار وتخريب وارهاب داخل القضاء وتوابعة مع القاء القبض على العشرات منهم وعرضوا على شاشات التلفزيون مع أكداس كبيرة من الاعتدة والاسلحة.

الوضع الامني اكثر إستقراراً

وفي جوابه عن سؤال حول الوضع الامني الان قال: التحسن واضح الاستقرار معترف به، مقياسنا المواطن وهذا شيء مفرح ونشعر بالسعادة الكبيرة لتحققه، لانه لم يأت من فراغ، السهر والتعب والتضحية بالدم العراقي المقدس، أسباب ساعدتنا على ضبط الامن.. والان وضع القضاء الامني افضل بكثير من كان عليه سابقاً، ويعود الفضل للدور البطولي الذي بذله افراد الشرطة والدعم الرسمي والجماهيري ومساندة شيوخ العشائر الذين لعبوا دوراً كبيراً، وهذه حقيقة لابد من الاعتراف بها، لانهم قدموا لنا معلومات كثيرة عن الارهابيين وشبكاتهم واماكن وجودهم ونشاطهم، كذلك الاخبار عن السيارات الغريبة الداخلة الى المدينة وتلك المتروكة في أماكن معينة.

الحامية منطقة استقطاب للارهابيين

واكد السيد مدير شرطة بان منطقة الحامية هي مستقطبة للارهابيين الذين نشطوا فيها، كما صارت وكراً لبعض الارهابيين العرب، وفيها القينا القبض على ارهابي تونسي، وكانت الحامية مكاناً للتجمع والتخطيط وتفخيخ السيارات، وفي لقاء لنا مع قائد شرطة بابل، اكد لـ(المدى) بان (الحامية) مراقبة ومرصودة من قبل دوريات الشرطة والمواطنين وهي الان اكثر اماناً وأستقراراً. لان شرطة القضاء نشطت بشكل لافت للانتباه وقدمت دماءً غالية وزكية، واستحقوا تقدير شعبهم وقيادتهم على مابذلوا وقدموا في سبيل الامن واستمرار الحياة.

قضاء المسيب مركز الحركة والمواجهة

واشار المقدم علي الزهاوي مدير شرطة المسيب الى الاهمية التي يتمتع بها القضاء لانه مركز تنطلق منه الدوريات ومفارز الدهم والملاحقة بالتعاون مع مراكز الشرطة في ناحيتي الاسكندرية وجرف الصخر، ويوجد بيننا تنسيق وتخطيط مشترك، كما يجب الاشارة الى الدور القيادي، والاشراف للواء قيس عبود قائد الشرطة في المحافظة وقيادة قوات العقرب، واكتسبت الخبرة عبر عملنا المشترك والتحضيرات للمهام، وكان للدعم الكبير اثر واضح لكن شرطتنا مازالت بحاجة للكثير من التجهيزات الحديثة والاليات والاسلحة المتطورة، لاننا خط مواجهة مع اعتى الجماعات الارهابية الموجودة في ساحة القضاء والمجاورة له، في اللطيفية مثلاً والفلوجة، ولاأخفي سراً اذا قلت بان قائد الشرطة كثيراً مازار المدينة والتقى مع الشيوخ والوجهاء وكان لذلك دور بارز وتأثير ايجابي.

أول زيارة المحافظ الى المسيب ومايؤكد أهمية القضاء الان وتأثيراته الايجابية على الوضع الامني قيام السيد محافظ بابل الجديد باول زيارة للمدينة، حيث لم يزرها مسؤول ما منذ سقوط النظام الفاشي، ورافق السيد المحافظ اللواء قيس حمزة المعموري قائد الشرطة في المحافظة وقام بتفقد مدن الاسكندرية/ واللطيفية/ والحصوة/ وجرف الصخر وامتداداتها.

واطلع على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وقدم المحافظ وعوداً للمواطنين والوجهاء والشيوخ الذين التقى بهم خلال جولته الطويلة واضاف المقدم علي الزهاوي: كان لهذه الزيارة تأثير ايجابي على على المواطنين واعتبروا الزيارة بادرة ايجابية تمثل سياقاً جديداً لم يكن مألوفاً في السابق.

زيادة اعداد الشرطة

واشار المقدم مدير شرطة المسيب الى الحاجة القوية لتطوير مديرية شرطة المسيب باعداد اضافية، حتى نتمكن من المشاركة الجدية، في الخطة الامنية الجديدة التي وضعتها قيادة الشرطة في محافظة بابل وهي خطة الحزام الامني، وقد اعطت هذه الخطة انعكاسات ايجابية سريعة، كما لابد من تطوير التجهيزات والاستمرار بتأهيل الشرطة لرفع قدراتهم القتالية.

وشدد مدير شرطة المسيب على ضرورة إعادة النظر برواتب الشرطة ومساواتهم مع أقرانهم افراد الجيش العراقي مع تشريع قانون خاص بالشهداء والجرحى المعوقين من أجل حماية عوائلهم من الفقر والعوز وتوفير مايساعد المعوق بسبب الواجب على حياة معيشية مقبولة.. كذلك للشهداء وللجرحى حقوق علينا الالتزام بها.

من مشاكل المدارس المسائية في العمارة

البنايات وتفرغ المدرسين وسلفة القرطاسية

ميسان / محمد الحمراني

يعاني العديد من المدارس المسائية في العمارة من معوقات عمل ولكن تركت بلارعاية او حل.

ومن اجل تسليط الضوء على معوقات عمل ادارات هذه المدارس التقت (المدى) السيد (عصام كاظم جري) مدير اعدادية الرفعة المسائية ليحدثنا عن المعوقات وكيفية معالجتها من وجهة نظره.

مدرسة مزدوجة

قلت للسيد (عصام) لماذا لاتوجد بنايات خاصة للمدارس المسائية فاجاب: ان لاستقلالية المدرسة اهمية بالغة، حيث يكتشف فيها ويشخص الاهمال سريعا، سواء اكان الاهمال والتقصير في اروقة المدرسة ام في الصفوف ام في جناح الادارة ولكن حين تكون المدرسة مزدوجة تلتبس على الادارتين الكثير من الامور التنظيمية وبالتالي ترجع المسؤولية على ادارة المدرسة المسائية لانها كما هو معروف لدى سائر الاوساط التربوية انها مدارس (سيئة الصيت).. سواء أكان الهم ذنب ام لم يكن لهم، واضاف حول الموضوع نفسه، ان بعض ادارات المدارس (النهارية) تعتقد بان بناية المدرسة (ملكية خاصة) لذا يمارسون على المدارس المسائية نوعاً من السلطة مثل: اغلاق الادارة او عزل المدرسة المسائية ادارة وصفوفا في جناح واحد او نصف جناح، وعن النواقص التي تعاني منها اعدادية الرفعة المسائية باعتبارها الاعدادية المسائية الوحيدة في العمارة قال: لانملك الكثير من الوسائل التوضيحية للطالب مثل خرائط تعريفية بالمناطق الجغرافية والتاريخية ولانملك مختبرات فيزيائية او كيميائية او خاصة بالتشريح وعلوم الحياة وكذلك لانملك مكتبة خاصة بالمطالعة ولايوجد دعم لمادة التربية الفنية وتعد مادة مهمشة في المدارس المسائية علما بان لدينا العديد من الطلبة من اصحاب المواهب.

اكثر من مدرسة

وحين سالته عن أهلية الملاكات التدريسية في التعامل مع طلبة المدارس المسائية وهل هناك مشاكل بهذا الخصوص؟ قال: اغلب طلابنا تتجاوز اعمارهم السن القانوني ولهذا السبب فاننا نحتاج مدرسين ذوي كفاءة علمية وتربوية عالية وغير اعتيادية بغية التأثير في نفوس الطلاب عموما، واضاف بخصوص هذا الموضوع قائلاً: هناك ظاهرة متفشية في المدارس المسائية هي ظاهرة غير تربوية حسب اعتقادي، حيث اغلب المدرسين على ملاك التعليم المسائي مرتبطون بعمل في الصباح، وهذا يجعل من المدرسة غير فاعلة علميا، لذا نطلب من المسؤولين التربويين الانتباه الى مثل هكذا ظواهر غير صحيحة تربويا وتاتي بمردود سلبي على وضع المدرسة، قلت للاستاذ (عصام) ولكن هل يوجد دعم مالي خاص بالمدارس المسائية فاجاب: للاسف لايوجد مثل هذا الدعم ونحن لانملك مبلغاً لشراء مصباح.. علماً بان مدرستنا بحاجة الى اضاءة جيدة على امتداد السنة وكذلك الى مراوح في فصل الصيف والى براد وكذلك نحتاج الى قرطاسية وهي قابلة للاستهلاك والان ندفعها من مردودنا المادي الخاص وحين طلبت منه ان يوضح لي اسباب ذلك قال: للاسف ان المدارس المسائية غير مشمولة بـ(سلفة القرطاسية) والبالغة (مليون) دينار.

واخيراً نناشد المسؤولين عن المؤسسات التربوية بمراعاة واقع المدارس المسائية واشعار الاخرين بان المدارس المسائية لها وعليها نفس الحقوق والانظمة والتعليمات السارية على المدارس النهارية وعليه ان يكون الاهتمام بها اسوة بالمدارس النهارية.. حتى لايتحسس الطالب بان المسؤولين في التربية يفرقون بين طالب وآخر.